المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية

مختصر السيرة

ما بين ديسمبر سنة 1976 إلى أغسطس سنة 2012

المرحلة من 1976 _ 1999 **م** :

فكرة فردية تبلورت على يد لجنة مكونة من الدكتور عمر التومى الشيباني والأستاذ خليفة التليسى والدكتور مختار مصطفي بورو والدكتور عبد الله محمد الزروق والدكتور علي فهمى خشيم والأستاذ علي مصطفي المصراتى والدكتور علي المازق والدكتور صلاح الدين حسن السوري والدكتورة نجاح القابسى والدكتور محمد الطاهر الجراري رئيسا للجنة.

هذه اللجنة عقدت في أواخر سنة 1976 عدة اجتماعات وانتهت إلى تبني فكرة تأسيس مركز أكاديمي يدرس تاريخ ليبيا منهجيا وموضوعيا ويجمع مصادره.

ما بين سنتي 1977 – 1978 استلم شباب الفكرة وباشروا تنفيذها تحت أشراف أساتذتهم من الداخل والخارج واستطاعوا ولو بالتدريج تحقيق المطلوب بعد انضمام مجموعات جديدة للمركز على مراحل مختلفة. لم يكن النجاح دائما بخط تصاعدي لكنه تفاوت بين الصعود والهبوط والتقدم والتأخر لكن المهم أن الفكرة الأصلية كانت كالمنارة والمركز كالقارب تتقاذفه أمواج عاتية وهادئة[1] وأفكار ثورية وعقديه تبعده عن الهدف تارة وتقربه منه تارة أخرى إلى أن وصل إلى هذه اللحظة التي نحن فيها الآن.

---

[1] احتفى بالفكرة ونظر إليها في الأغلب من هذه الجوانب لهذا غير الاسم من مركز الدراسات الليبية إلى مركز بحوث ودراسات الجهاد الليبي مع الإصرار على اسم الجهاد الليبي كما صدر في قرار الإنشاء سنة 1978 . لم يرق لنا الاسم لكن قبلناه مرحليا خصوصا وان معظم الأهداف التي اقترحناها في القرار ظلت كما هي. حاولنا أكثر من مرة تغيير الاسم فصبر علينا حتى سنة 1981 حين عدل الاسم عكس ما طلبناه وأخرجه في قرار باسم " **مركز بحوث ودراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي** " وعندما حاولنا الاعتراض هذه المرة هدد بقفل المركز نهائياً وتحميلنا تمن الورق، الذي نضيعه في كتابة طلبات تغيير الاسم، الذي يكلف مال عام يجب المحافظة عليه. رغم هذا التهديد لم نترك مناسبة إلا وطالبنا بالتغيير إلى سنة 1999 حين تغيرت الظروف الدولية من حوله ورأى أن يخفف لهجة العداء مع ايطاليا فوافق على اسم مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية. وفي العشرية الأولي للألف الثانية اقترحنا تغيير الاسم إلى المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية فوافق تتاغما مع جو التساهل الأوربي والعالمي وقتها.

وتمثل قمة النجاح القانوني بإقرار قانون خاص بالمحفوظات (الأرشيف) لأول مرة في تاريخ ليبيا وهو القانون 2012/24 وبعده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بتاريخ 2012/7/22 علاوة على الكم الهائل من الوثائق التي تقترب من عشرين مليون مادة وثائقية حول تاريخ ليبيا إضافة إلى القاعدة الأكاديمية المتميزة الملتفة حول المركز فحمداً لله على ذلك وشكراً للجميع .

ومن باب الاستعراض النظري للطريق الطويل الذي مر به المركز والأمواج التي لعبت به استأذنكم في الملاحظات التالية:

-في ظل نظام ابوي ولد المركز الذي اشترط لقيامه واستمراره الصحيح لازمتي المنهجية والموضوعية العلمية لدراسة تاريخ ليبيا كشعب ونظام ودولة وكان هذا من أصعب الأشياء وقتها لهذا تعب المركز كثيراً وعانى كثيراً منذ البداية من ضيق أفق بعض الثوريين وانانية المنافقين.

انطلق المركز منذ أيامه الأولي لجمع روايات الناس ووثائق الناس ومخطوطات الناس وجلب ما يتعلق بتاريخ الناس من الأرشيفات العالمية خصوصاً من تركيا وايطاليا وناقش معهم ولهم عبر المؤتمرات والندوات والمحاضرات والمعارض والمنشورات وبموضوعية ومنهجية علمية، مواضيع مختلفة من تاريخهم ونقاط حساسة من سير أباءهم وأجدادهم دون إقصاء أو انحياز. وأنجز من صفر كتاب إلي نصف مليون كتاب ودورية ونشرة حول تاريخ ليبيا، ومن صفر شريط مسموع إلي 10 آلاف شريط عليها 15 ألف رواية لمجاهد وشاهد حول تاريخ ليبيا، ومن صفر صورة إلي 140 ألف صورة شمسية لمناحي الحياة الليبية المختلفة قبل سنة 1969 ومن صفر مخطوطة إلي 10 آلاف مخطوطة، ومن وثيقة واحدة إلي عشرة ملايين وثيقة، اضافة إلي محفوظات (أرشيف) لكل الحكومات التي تعاقبت على ليبيا من القرن السادس عشر إلى انتفاضة 17 فبراير تقدر إجمالياً بثلاثين مليون مادة وثائقية حول ليبيا وتاريخها بنهاية 2012م .

ومن باحث واحد إلي عشرات الباحثين في تاريخ ليبيا أسهموا مع غيرهم في نشر أكثر من 1010 كتاب، فأصبح المركز أكبر ناشر في ليبيا، وإلقاء أكثر من 1500 محاضر في أطول موسم ثقافي في هذه البلاد، استمر منذ سنة 1977 إلي الآن بواقع محاضرة في كل يوم أربعاء لمحاضرين من كافة أنحاء العالم. وساهم الباحثون في عقد 20 مؤتمراً علمياً آخرها سنة 2010 حول الاستعمار والهوية، وأقام المركز 50 معرضاً تاريخيا وثائقيا في ليبيا وخارجها، كما استحدث المركز جائزة علمية باسم جائزة ابن الاجدابي للوثائق والمخطوطات، علاوة على مئات الندوات واللقاءات المرئية والمسموعة حول ليبيا وتاريخها، وطور الباحثون مشاريع تاريخية إستراتيجية حول تاريخ ليبيا بلغ عددها حاليا 25 مشروعا.

هذا المركز تحقق بأقل تكلفة مادية ممكنة فقد بدا بعهدة تأسيس قدرها 60 ألف دينار سنة 1977، وانتهى إلي مليون دينار ميزانية إدارية سنة 2010، وميزانية "تنمية مشاريع علمية " بدأت سنة 2004 وانتهت سنة 2010 بأقل من 3 ملايين دينار لم يتم صرفها بعد، وذلك لتنفيذ 25 مشروعا علميا يعمل فيهم أكثر من مائتي شخص بين مستشار أكاديمي وأستاذ جامعي وباحث تاريخي وفني وتقني.

وحسابيا ما أنفقه الشعب الليبي على هذا المركز منذ قيامه سنة 1978 وحتى الآن، ضئيل جداً، أما القيمة الفعلية للمركز الآن فإنها تقدر بالملايين بل وربما بالبلايين لأنها تمثل ذاكرة ليبيا وخزنة تاريخها.

تم كل ذلك بتخطيط وتنفيذ من المركز وباستقلالية تعايشت مع السلطة لكنها رجحَّت دائما الصالح الليبي العام. فمثلا بينما كان ضريح عمر المختار ينقل كان المركز يعقد حول عمر المختار المؤتمرات العلمية ويعطيه حقه التاريخي بموضوعية أكاديمية متميزة وبينما كانت السنوسية والملكية خارج السلطة كان المركز يجمع وثائقهما وكذلك الدراسات البربرية التي طبع المركز حولهم عشرات الكتب والمقالات.

وبينما سعت بعض أطراف السلطة الى المساواة تساوى بين الاستعمار الايطالي والعثماني دافع المركز عن حق الليبيين المشروع في الاعتذار والتعويض لكنه أحجم عن المساواة بين السلطة العثمانية والاستعمار الإيطالي. وأمسك عن كتابة مناهج التاريخ الليبي المدرسية حتى لا يقع في محضور تشويه أو تغيير[2] التاريخ وهكذا في أغلب المواضيع انحاز المركز بالكامل لصالح ليبيا العام.

هذه المحاولة للاستقلال حورب بها المركز وأتهم لأجلها بعدم الولاء للنظام وتوجهاته العقدية والفكرية مما انعكس سلبا على ما تخصصه له الدولة من مال واهتمام في دولة ريعيه يعتمد فيها العطاء عند البعض وقتها على مدى خدمة النظام القائم. على الاعتمـــاد شبه الوحيد كان على العمل الشاق والاندماج الكلي في العمل الشاق وسرعة التكيف مع المستجدات وتحقيق إنجازات

---

[2] وحتى لا يؤثر الانتماء الفكري والحزبي على موضوعية العمل بالمركز ولعدم القناعة، أحجمت عن الانتماء للجان الثورية بعد اجتماع تعبوي عقد بمزرعة بتاجوراء سنة 1976 حضره القذافي وجلود وشرحا فيه مهام اللجان الثورية التي هي بالنسبة للثورة بمثابة العروق الحمراء للقلب، وأكدا أن أعضاء اللجان الثورية هم من سيتولى المناصب والمهام مقابل أن يكونوا كما كان الحواريون للرسل . بعد سماعي الحقوق والواجبات أدركت عندها عدم قدرتي عليها وقررت الانسحاب من التنظيم ومن المكان فقزت من سور المزرعة وعدت لبيتي، وفي الصباح الباكر ذهبت للشخصي الذي رشحني وشكرته ووثقت انسحابي كتابة وسلمته وكان هذا أخر عهد لي باللجان الثورية. حُلت بعدها قدر جهدي دون إقامة لجنة ثورية بالمركز بعد تكونه .

كثيرة بموارد محددة ، وازداد الموقف صعوبة مع ازدياد تقـــدم العمر بالمركـــز وتطـــوره من وليد صغير إلى طفل شبـــه يتيم تكاثرت على تبنيـــه الأباء وصرنا العاملون به كأم موسى نرضعه ونتكره، وبالفعل تباري العشـــرات لتبنى المركز بحجج وهيئـــات متعـــددة منها: مكتب الاتصـــال باللجـــان الثوريـــة [3]واللجان الشعبية والهيئات الجامعية [4]والمنظمات الثقافية والشبابية الثورية وغيرها، جاءت كلها تحت شعار تثوير المركز أو بحجة تأكيد الولاء، ولو الظاهري، من المركز للنظام فلا لجنة شعبية به تسيره شعبياً ولا لجنة ثورية به تفقهه عقائدياً ولا مكتب رفاق به يبصره بخلفيات النضال السياسي للقائد ورفاقه ولا محاضرات أو ندوات حول الفكر الأخضر والنظرية الجماهيرية تملاء قاعاته شبه المقصورة على الفكر الأكاديمي التقليدي. أو بحجة رجعية المركز الذي لا زال يتمسك بقواعد البحث العلمي والضوابط الأكاديمية البالية، ومنهم من تلطف وتعطف فطلب ضم المركز للجهاز الأمني ليفيد ويستفيد، وسط كل هذا فضلنا الإقرار بأبوة القذافي على أي من الخيارات المطروحة فصار هو المؤسس والراعي في بعض مراسلاتنا التي كانت تفتقر إلى أي مقولة فقهية أخاف الآخرين وأبعدهم عنا. وخلال كل ذلك كانت الوسيلة هي مسك العصا من الوسط مع المحافظة على الهدف بمنهجية وأكاديمية والاستمرار بقوة لجمع مصادر التاريخ الليبي وفي ذلك ايجابي من السلطة تشكر عليه.

لكن ذلك لم يدم طويلاً لأن النجاح يصبح عدواً أحيانا فمع ازدياد أهمية المركز ومكانته بدراساته الإستراتيجية الخاصة بالأضرار ومشاريعه العلمية الناجحة ومنشوراته العلمية المغطية لفجوات التاريخ الليبي وغيرها، ومع هذه الزيادة في الأهمية ازداد حجم الأطماع ومساعى البعض للاستحواذ عليه، لكن ذلك كان صعباً عليهم . كما حدث باتهام المركز بتزوير التاريخ سنة 1999

---

[3] زارنا في عقد الثمانيات عضو بارز من مكتب الاتصال باللجان الثورية وكنا وقتها في المبنى بقرقارش، وطلب إلينا تنظيم مظاهرة أمام السفارة الايطالية بطرابلس طلبا للتعويض، وطلب اشتراكي المباشر في التظاهرة لكنني وافقت على أعداد اليفط الكلامية والصور المعبرة عن الجهاد واعتذرت عن الحضور.عندها هدد بالزحف على المركز وتغيير إدارته فرددت باني متفق مع قائد البلد بان لا أظهر في أيه مظاهرة عامة حرصا على الوثائق والصور الفاضحة للاستعمار الايطالي والتي كنا نحصل عليها عبر اتفاقيات مع مؤسسات علمية اشترطت علينا عدم استعمالها إلا في الإغراض الأكاديمية والبحثية .ورغم أنى نظفت مكتبي، كما كنت افعل دائماً عند شعوري بالخطر، وأخذت جميع أوراقي الخاصة وأمسكت عن الحضور في يوم المظاهرة إلا أن الأخ لم يزحف علينا ولم يظهر.

[4] ما بين النصف الأخير من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات كان المركز تحت التهديد الدائم بالزحف عليه أما من اللجان الشعبية بجامعة الفاتح (طرابلس) أو مكتب الاتصال باللجان الثورية. مثلا إثناء الإدارة الذاتية رفضنا تنظيف المركز من قبل الأساتذة والباحثين وحافظنا على جهاز النظافة، استتار ذلك ثوار الجامعة ولجنتها الشعبية وبيتو الزحف علينا أكثر من مرة، ونجحنا في إيقافهم بالتفاهم مع رجال عقلاء بقلم بالقيادة وقتها.

عن مقال لم يكتبه باحث [5]من المركز ولا نشر في منشورات المركز. بعد سنة تقريباً من المثول المتكرر أمام النيابة العامة بنيابة منطقة جامع أبو رقيبة وتوقفت النيابة عن ملاحقة مدير المركز .

كانت هذه اللحظات صعبة لان المواجهة المباشرة غير ممكنة وغير مجدية لان الطرف الاخر هو الأقوى والأفعل والاقرب لأعلى هرم بالسلطة، عليه كان لا مناص من سرعة التكيف مع المستجدات بما لا يضر بمنهجية المركز وموضوعيته مثل مشروع الانساب ومشروع توثيق حركة الضباط الوحدويين الاضرار .

لم يرق ذلك لبعض المقربين الذين عرضوا في فترات سابقة تبنى المركز مشاريع خاصة بهم فرفضها المركز لأنها لاتخدم الصالح العام مما أثار [6]حفيظتهم. وبما أنهم لا يجرؤون على معارضه التعليمات العليا سعوا بطرقهم الخاصة لتأجيل ضم الأرشيف التاريخي الليبي للمركز إلى حين تولى المهدي امبيرش وزاره الثقافة الذي أصر على تنفيذ ما كان يعرف بالتوجيه الصادر قبله بمدة .

إثنائها عمل الفريق المعارض للمركز على الاستحواذ على المركز مجزءاً تحت شعار الأقربون أولى بالمعروف فاقترحوا في اجتماع لهم مع القائد والرفيق بسببها فكرة إنشاء مركز جديد يهتم بتوثيق الثورة وجمع وحفظ وثائقها. في سنة 2006 تكونت لجنة لإنشاء مركز للمحفوظات والوثائق ووضع على رأسه الأستاذ المرحوم جمعة الفزانى وبدعمهم صدر قرار اللجنة الشعبية

---

[5] في صباح خميس اتصل بي مكتب أمين مساعد مؤتمر الشعب العام وطلب المثول عندهم بسرت فوراً، حاولت التعلل بضيق الوقت لكن الموظف أصر على بالحضور الفوري ، وصلت سرت ظهراً وانتظرت حتى قِدَم "الأستاذ" وبعد درس في الثورية فاجئني بقرائه فقرات من مقال للدكتور محمد الوافي حول شخصيات الجهاد وكيف أن الكاتب يسعى من وراء المقال إلى تسفيه الفكر الثوري، طلبت إمهالي حتى عودتي لطرابلس وقرائة المقال، وبالفعل اتصلت بعد يومين وقلت أن المقال عادي ولا يستحق كل هذه الضجة، أنهال على بعدها "الأستاذ" بالتعبيرات الثورية الضخمة واتهمني في مكالمات هاتفية لاحقة بتشويه وتزوير التاريخ، حاولت الدفاع عن نفسي وعن المؤسسة التي لا علاقة لها بالكاتب ولا بالمجلة، لكنه كان مصراً على رأيه وأحالني للرقابة الإدارية التي استدعتني أكثر من مرة وأحالت القضية للنيابة بتهمة التزوير. بعد عدة زيارات وتحقيقات استمر لشهور أهملت القضية .

[6] مشروع تكوين تكتل سياسي أهلي في الجنوب ليضاهي التكتلات القبلية الأخرى، استمر المشروع رغم رفض المركز له واستخدم النسب الشريف والمرابطي كجامع لهم .

العامة رقم 222 سنة 2007 بإنشاء الدار الوطنيـــة للوثائق والمخطوطات التي عدل اسمها فيما بعد بالمركـــز الوطني للمحفـــوظات والوثائق التاريخيـــــة وعين احد الرفاق رئيسا لها [7].

الصعوبة الأخرى كما أشرت سابقاً هي أنه في هذه المرحلة توزعت السلطة بين الأب والأبناء وصار من الصعب الاعتماد على جهة واحده فتعددت الجهات وزاد المتربصون بالمركز الذي صارت تتضح معالم امتداداته وتوسعاته واتساع دوائر مطامع الكسب المادي وحتى المعنوي منه ومن مشاريعه .

وحارب المركز كل ذلك معتمداً على المخلصين من أبنائه وحرصهم عليه وعلى مشاريعه وبالتالي كينونته. لكن زيادة تكاليف الحياة وضيق ذات يد المركز أخرجت الكثيرين من أبنائه بحثاً عن تحسين ظروفهم المعيشية خصوصاً عندما باءت بالفشل كل محاولات المركز لتحسين الرواتب اعتماداً على قوانين وقرارات صادرة .

قاوم المركز هذا الاستحواذ التدريجي عليه وتمكن بعد جهد من إيصال صوته إلى أعلى سلطة فصدر بتاريخ 21/ 7/ 2009 قرار يلغى كل هذه المحاولات ويدمج كل المراكز الجديدة في مركز الجهاد باسم جديد هو المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية.

لم ييأس المعارضون للمركز والتفوا على سيف القذافي هذه المرة وصدر قرار بتاريخ 2009/12/1 من رئيس اللجنة الشعبية العامة بتكوين لجنة لأعداد مشروع قانون لتأسيس وتنظيم الأرشيف الوطني لليبيا على الرغم من إعطاء هذه الصلاحية للمركز في قرارات سابقة.

اكتشف المركز الأمر ودخل بقوة على الخط واستطاع إفشال المحاولة واستعاده المبادرة واستصدار **القرار رقم (207)** من اللجنة الشعبية العامة المعدل بالقرار رقم **(218)** ، وكلف من

---

[7] اتصل احد الغيورين على المركز وأعلمني بان مشروع قرار بتكوين مؤسسة ثقافية جديدة مقدم الآن للجنة الشعبية العامة لكنه إذا أجيز سيفرغ مركز الجهاد من كل مهامه التوثيقية. بعد الاطلاع على المشروع قررت الدفاع عن المركز بالحسنى عن طريق اتهام ذوي الشأن واقناعهم بأهمية المركز وخطورة تدميره . .

الغريب أن محاولات احتواء المركز لم تتوقف بدعم من عناصر فاعله في اللجنة الشعبية العامة ومجاميع أخرى قريبة من المسؤول الأكبر وقتها .

اغاظنى ذلك كثيراً وسعيت قدر طاقتي لإيصال مظلمتي لحاكم البلاد الذي كان بالنسبة لي بعيداً مكانيا وفكريا لكنني كنت مضطراً لإيصال ما يحاك ضد مركز الجهاد له ورغم أحاطة الرجل بسوار من المؤيدين للمطالبة بتفكيك مركز الجهاد إلا أن شكواي وصلت إليه عبر إحدى القنوات الكثيرة التي استخدمتها . وذات صباح سعيت للاتصال بأحد العناصر الهامة التي سخرناها للمساعدة ، وتصادف وجوده مع أمين اللجنة الشعبية العامة الذي أفاد بأن توجيها شديداً قد صدر لإيقاف محاولات تفريغ مركز الجهاد من محتواه . وعلى اثر ذلك صدر قرار الذي أعاد كل المهام والغي كل ما عداه .

قبل اللجنة الشعبية العامة بإعداد قانون خاص بالأرشيف الليبي وقدمه لأمانه العدل للاعتماد النهائي عبر القنوات المتاحة وقتها.

المرحلة فبراير 2011 _ 2012 :

وعندما قامت ثورة 17 فبراير سنة 2011 بدأنا مرحلة جديدة من الصراع فأثناء عاصفة التحرير كنا مقسمين بين مسانده الثورة وواجب المحافظة على الثروة الوثائقية التي بلغت وقتها سبعة عشر مليون مادة وثائقية عن التاريخ الليبي بالمركز، فإذا أعلنا الميل للانتفاضة وانشققنا كما دعانا البعض وقتها ربما خسرنا ثروة البلد التاريخية على يد بعض أجهزة السلطة أو أحد أدرعها العسكرية والكتائبية.

وهكذا وجدنا أنفسنا مرة أخرى تحت سياسة المداراة والمسايرة رغم صعوبتها في مواضيع وأوقات كثيرة مررنا بها أثناء الفترة من 17 فبراير إلى 2011/8/23 فتحايلنا على عدة طلبات وأوامر تحتية وأخرى من أعلى هرم السلطة ومن الأبناء، اذكر منها طلب تسليم المركز ليصبح مقراً لقائد اللواء 32 معزز بعد تدمير طائرات النيتو لمقره. رفضنا الطلب وبعد ثلاثة أيام من المناقشات مع الجهات الأمنية المكلفة بالتنفيذ وتوضيح أن تسليم المركز يعنى تدمير تاريخ ليبيا من العهد العثماني حتى الآن. بعد ثلاثة أيام من النقاش اشترطنا لجنة استلام وتسليم لوثائق التاريخ الليبي، بعدها نخرج نحن ويستلموه رسميا. عند هذه النقطة يبدو أنهم شعروا بالمسؤولية ولم يعاودوا الاتصال بنا .

ومواقف أخرى كثيرة محفوظة في الذاكرة وبعضها على موقع المركز.

بعد 2011/8/23 انتهي النظام السابق وافترضنا وأملنا خيراً لكن قلة الحط لم تفارقنا فخرجت علينا عدة مفاجئات اغلبها هذه المرة من الداخل ومن عناصر حديثة العهد بالمركز تآمرت على المركز بالوشاية لبعض الثوار وأشباههم ضد المركز: مرة بالتزوير ومرة بفبركة التهم الباطلة ومرة بالتشكيك في ذمه القائمين على المركز ومرة بدعوى التزوير للتاريخ ومرة بتشويه سير بعض الشخصيات ومرة باستزلام بعض الشخصيات بالمركز وهكذا تكاثرت علينا التهم فلا يدري خراش ما يصيد.

كان السؤال الصعب أثناء كل هذه المشاكل هو هل نترك ذاكرة ليبيا وخزنة تاريخها نهشا لكل طامح وطامع أم نصبر ونتحمل حتى يقضى الله أمراً كان مفعولا، وأثرنا الاختيار الصعب وقاومنا الهجمات والرصاص والاعتقال والسجن على الاستسلام والتفريط في الذاكرة الليبية .

وسط هذا الجو المشحون بكل أنواع الاتهامات والاهانات وجدنا من يستمع إلينا ويدرك أهميتنا والإعجاب بعدم اكثراتنا بما جرى ويجرى لنا، وعدوها دلالة شجاعة فينا فتبتونا ودافعوا عنا في المجلس الوطني الانتقالي وأعطونا ما طمحنا إليه مند سنة 1977م وهو قانون يحفظ لليبيا محفوظاتها أي أرشيفها ويمكنَّ ومن دراسة تاريخها بموضوعية ومنهجية ، وهكذا خرج قانون 24 سنة 2012م في مارس سنة 2012م وبخروجه تبدل الصراع عنصرا ومبرراً. دخل ساحة المتحفزين لأخذ المركز من رأي في المركز بقرة حلوب، كله مغنم بلا مغرم ، وتحججوا للقفز عليه مرة بكبر السن الذي هو ميزة وقاعدة في مراكز البحث العلمي عالميا وحتى الجامعات واقرب مثال هو وجود رئيس جامعة يكبرنا بسنوات، أمد الله في عمره وصحته، ومرة بالاستلزام الذي طالبنا بتوضيحه والتدليل عليه فعجزوا ومرة بأننا استمرئنا الجلوس على الكرسي واستسغناه ويجب استعمال القوة والقرارات الفوقية لإزاحتنا كما فعل بالمرحوم بالقذافي. رددنا بأن زملائنا بل تلاميذنا في الجامعة يتقاضون خمسة أضعاف ما نتقاضاه، أما الكراسي فأننا لا نمانع من مغادرتها شريطة أن يستلم المركز أبنائه الأصغر وشريطه توفر التسليم والاستلام الهادي المطمئن لان بالأرشيف من المواد التي يلاحق القانون جريمة التفريط فيها حتى بعد مغادره الموظف. لهذا لابد من توفر الفرصة الهادئة لتسليم ملايين الوثائق الحافظة لأسرار الناس والدول.

هذا باختصار مخل هو تاريخ المركز وعلينا اليوم تحمل مسؤولياتنا في هذه اللحظة الحرجة والتأكد من السير بهذا الإرث الصعب حتى نسلمه لمن بعدنا بهدوء وطمأنينة.

((أ.د. محمـــد الطاهـــر الجـــزاري))

رئيس مجلـس إدارة المركز